اقتصاد

تونس تقترض محلياً لتمويل الموازنة

تونس ـ **إيمان الحامدي**

واصلت السلطات التونسية اللجوء إلى الاستدانة المحلية من أجل تمويل الموازنة، في ظل أزمة مالية خانقة تمر بها البلاد. وتمكّنت الحكومة من تعبئة نحو 1,3 مليار دولار من القروض الداخلية عبر إصدار السندات، بعد غلق القسط الثالث والأخير من القرض الرقاعي (السندات) لعام 2024 وسط صعود نسبة الدين الداخلي للبلاد إلى نحو 6,7% من الناتج المحلي الإجمالي. ووفق بيانات رسمية نشرها موقع تونس للمقاصة، أمس الاثنين، تمكّنت الخزينة العامة للبلاد من تعبئة 1270 مليون دينار، أي ما يعادل 423 مليون دولار، ضمن القسط الثالث من القرض الرقاعي للعام الجاري، متجاوزة المبلغ المستهدف والمقدر بـ 700 مليون دينار (الدولار = 3,04 دنانير). وكانت سلطات تونس تتطلع إلى تعبئة موارد داخلية بقيمة 700 مليون دينار في غضون شهر سبتمبر/ أيلول الحالي، بعدما أصدرت وزارة المالية رسمياً اكتتاب القسط الثالث من القرض الرقاعي، في إطار خطة الاقتراض الداخلي لدعم الموازنة. وقالت وزارة المالية في الإعلان الصادر بالجريدة الرسمية إن نسبة الفائدة الثابتة على أصناف السندات التي سيجري طرحها تراوح ما بين 9,75% و9,95%. والقروض الرقاعية في تونس هي المقابل لسندات وأذون الخزانة في الدول الأخرى، وتنقسم وفقاً لوزارة المالية التونسية إلى رقاع الخزينة القابلة للتنظير (السندات) ويقع إصدارها عن طريق مناقصات شهرية بمبلغ اسمي 1000 دينار لمدّة تساوي أو تفوق السنتين بنسب فائدة. وتشمل أيضاً رقاع الخزينة ذات القسيمة صفر، والتي لا يتمّ دفع أي فوائد سنوية بخصوصها، ويتمّ تسديد هذه الرقاع بقيمتها الاسمية دفعة واحدة عند الأجل.

وقال الخبير الاقتصادي والباحث في الجامعة التونسية، آرام بالحاج، إن الدين العمومي الداخلي بات يشكل 33,6% من الناتج المحلي الإجمالي مقابل نسبة لا تتجاوز 20% سنة 2019، بينما انخفض الدين العمومي الخارجي إلى 46,1% هذه السنة مقابل 47,6% قبل خمس سنوات. وتابع بالحاج لـ«العربي الجديد» أن حجم الاقتراض من السوق المحلية ارتفع نحو ثلاث مرّات في غضون خمس سنوات، مشيراً إلى أن مواد الاقتراض الداخلي المبرمجة ضمن الموازنة كانت في حدود 2,1% من الناتج المحلي الإجمالي قبل أن تصعد هذا العام إلى 6,7%. وأشار في سياق متصل إلى صعود الدين العام الإجمالي للبلاد من 67,7% عام 2019 إلى 79,8% مقدرة نهاية العام الحالي. وتواصل سلطات تونس الاقتراض الداخلي في إطار خطة لتوفير موارد لفائدة الخزينة والحد من اللجوء إلى التداين الخارجي المكلف، بعد تعثر مساع للحصول على تمويل بقيمة 1,9 مليار دولار من صندوق النقد الدولي. وشهدت تونس تغييراً ملحوظاً على مستوى تركيبة الدين العمومي، وذلك باستخدام عدة آليات منها الاكتتابات في القروض الرقاعية الوطنية، لمصلحة الاقتراض الداخلي. ووفق البيانات المالية الإحصائية، بلغت قيمة الموارد التي تمت تعبئتها في شكل سندات قروض رقاعية وطنية منذ سنة 2021 نحو 11 مليار دينار، أي ما يزيد على 3,5 مليارات دولار.

الحكومات تستطيع كبح الأسعار إن أرادت

مصطفى عبد السلام

تستطيع أي حكومة ضبط الأسعار الملتهبة وكبح موجات الغلاء إن أرادت، فهي تملك الأدوات والسياسات والقدرات على فعل ذلك، وفوق ذلك تمتلك قوة إنفاذ القانون. وأي حكومة من أبرز مهامها استقرار الأسواق ومكافحة أي قفزات في أسعار السلع والخدمات، لأن تستمدّ شرعيتها من خدمة المواطن وتلبية احتياجاته الضرورية بتكاليف تتناسب مع دخله. ولذا عندما تواجه السلطات الحاكمة أزمة في الأسواق الداخلية وقفزات كبيرة في أسعار السلع الرئيسية والغذائية والمعيشية فإنها يجب أن تتحرك فورا وعلى عدة محاور، باعتبار أن للتضخم مخاطر اجتماعية وسياسية واقتصادية كبيرة، وإذا كانت الحكومة، أي حكومة، راغبة حقا في كبح الغلاء الفاحش فإنها يمكن أن تبدأ من هنا:

1-وقف تصدير السلع مرتفعة السعر أو التي بها ندرة داخل الأسواق، لأن التصدير لا ينبغي أن يكون على حساب المستهلك وضبط الأسواق.

2- زيادة الدعم والمخصصات المقدمة من موازنة الدولة للسلع الغذائية، وتوسيع برامج الحماية الاجتماعية.

3-زيادة المعروض من السلع في الأسواق عبر الشركات العامة والسحب من المخزون الاستراتيجي، ودخول الدولة منافساً للقطاع الخاص في استيراد السلع.

4- فتح باب الاستيراد أمام السلع التي تشهد نقصا في الأسواق، مع تقديم التسهيلات للتجار من تدبير نقد أجنبي وفتح اعتمادات.

5-تجميد الدولة العمل بالضرائب والرسوم التي يتسبب تطبيقها في زيادة الأسعار ومنها ضريبة القيمة المضافة.

6-إعادة النظر في مخصصات موازنة الدولة وتحسين جودة الإنفاق بحيث يتم توجيه جزء مهم منها لدعم السلع الأساسية، فضبط الأسواق ومكافحة الغلاء أهم كثيرا من إقامة كباري ومد طرق في مناطق نائية.

7-خفض قيمة الدولار الجمركي للسلع الغذائية المستوردة.

8 -مواجهة الاحتكارات والمنافسات الضارة، وتطبيق القانون على مستغلي الأزمات وصائدي الفرص والصفقات الحرام.

9- خفض رواتب الوزراء وكبار المسؤولين، على أن توجه الحصيلة لشراء سلع توزع مجاناً.

10- تخلي الدولة عن النيوليبرالية التي تطبقها، فهذه السياسة قد تصلح للمجتمعات المرفهة والأسواق المستقرة، لكنها لا تصلح للمجتمعات عالية الفقر والأسواق التي تتسم بالفوضى.

11- توقف الدولة عن ممارسة دور السمسار والتاجر الشره والمرابي الذي يسعى إلى تحقيق المزيد من الأرباح والمكاسب حتى لو جاء ذلك على حساب قذف غالبية أفراد المجتمع في أتون الجوع ومحرقة التضخم والغلاء.

متجر لشركة آبل في برلين، 25 مارس 2024 (Getty)

«آبل» الأعلى قيمة في العالم

تصدرت العلامة التجارية لشركة آبل الأميركية قائمة الشركات الأعلى قيمة عالمياً، وفق تصنيف مؤسسة كانتر براندز للعام الجاري 2024، لتعد أول علامة تجارية تتجاوز التريليون دولار. ووفق القائمة ارتفعت القيمة الإجمالية لأفضل 100 علامة تجارية بنسبة 20% في تحول قوي بعد هبوط سوق الأسهم العام الماضي. وجاءت «غوغل» في الترتيب الثاني بقيمة 753,5 مليار دولار، و«مايكروسوفت» ثالثاً بقيمة 712,9 مليار دولار، و«أمازون» في الترتيب الرابع مقابل 576,6 مليار دولار، و«ماكدونالدز» خامساً بقيمة 221,9 مليار دولار. وحلت «إنفيديا» المتخصصة في إنتاج الرقائق الإلكترونية في الترتيب السادس بقيمة 201,8 مليار دولار، حيث قفزت 18 مركزاً وتسجل أعلى زيادة في قيمة العلامة التجارية بنسبة 178% هذا العام، وفق التصنيف الذي نشرته «كانتر براندز» على موقعها الإلكتروني.

أسماء في الأخبار

تحويل الودائع السعودية في مصر إلى استثمارات

قال وزير الاستثمار السعودي خالد الفالح، إن المملكة لديها توجه لتحويل الودائع لدى البنك المركزي المصري إلى استثمارات من قبل صندوق الاستثمارات العامة (الصندوق السيادي السعودي)، «خاصة أن تجربة الصندوق للاستثمار في مصر جيدة في عدد من المشروعات». وقال الفالح وفقاً لبيان مجلس الوزراء المصري الذي نشرته وكالة الأناضول، إنه «جار العمل على تجهيز عدد من اللقاءات لرئيس الوزراء والوفد المرافق له مع مستثمرين سعوديين». وتمتلك السعودية ودائع في البنك المركزي المصري متوسطة وطويلة الأجل بقيمة 5,3 مليارات دولار، فيما يقدر حجم الدين السعودي لدى الجانب المصري بأكثر من 12 مليار دولار.

نقص توريدات النفط الإيراني إلى سورية

تسبب تراجع إمدادات النفط الإيراني في تأجيج أزمة المحروقات والنقل في سورية، إذ تشهد مناطق سيطرة النظام السوري منذ أيام أزمة نقل خانقة ونقص كبير في وسائل النقل العامة، وذلك بالتزامن مع تراجع كمية المحروقات التي تسلمها حكومة النظام للمحطات والسائقين. وامتلأت شوارع معظم المحافظات السورية منذ بداية الأسبوع الفائت بالمنتظرين لأي وسيلة نقل خاصة أو عامة.

غزة: 150 دولاراً سعر كيلو البطاطا

لم تقتصر تداعيات حرب الإبادة الإسرائيلية في قطاع غزة على مشاهد القتل والدمار غير المسبوقة، بل امتدت إلى كل مظاهر الحياة في القطاع المحاصر منذ 2007 لتأتي الحرب وتقضي على ما تبقى من حياة للشعب المقاوم. تقول صحيفة ذا تايمز البريطانية نقلاً عن أطباء بريطانيين متطوعين عادوا أخيراً من غزة، إن «التضخم الجامح جعل غزة أغلى مكان في العالم، وذلك عندما يتعلق الأمر ببسط السلع». وأضاف الطبيبان المتطوعان في مؤسسة Ideals الخيرية البريطانية، وهما فيكتوريا روز وغريمي غروم أن «سعر البطاطس نحو 150 دولاراً للكيلوغرام».

مليارا دولار سنوياً تحويلات العمال الأجانب في العراق

بغداد ـ **محمد علي**

قال مستشار الشؤون المالية للحكومة العراقية، مظهر محمد صالح، إن قيمة التحويلات السنوية للعمالة الوافدة إلى خارج العراق تبلغ ملياري دولار، مؤكداً أن غالبية العمالة الموجودة غير رسمية وتفتقر إلى الحرفية. ومنذ تشكيل حكومة محمد شياع السوداني الحالية، وضعت وزارة العمل خطة واسعة لحصر أعداد العمالة الوافدة وتقنين وجودها من خلال توطين الوظائف وفرض نسب عمالة على الشركات الأجنبية العاملة في البلاد، خاصة النفطية منها وشركات البنى التحتية. ونقلت صحيفة «الصباح»، العراقية شبه الرسمية، أمس الاثنين عن صالح قوله، إن العمالة من ذوي المهارات العالية أو المتخصصة لا تتجاوز 15% من إجمالي قوة العمل الوافدة إلى البلاد. وأشار إلى أن النسبة المتبقية البالغة 85% هي من متوسطي المهارة أو المحدودة، وغالبيتها ممن انتهت عقود عملها وما زالت مستمرة بطرق غير شرعية، مضيفاً أن «ذلك يستوجب إيجاد علاجات قانونية وأمنية للتصدي لظاهرة تزايد العمالة غير الشرعية». ولفت صالح، إلى أن تزايد أعداد العمالة الأجنبية يولد ضغطاً على البنية التحتية ويؤدي إلى ضغوط على الموارد والخدمات العامة مثل الإسكان والرعاية الصحية وغيرهما. وقدّرت الصحيفة نقلاً عن وزارة العمل العراقية، عدد العمالة الوافدة في البلاد، بنحو مليون عامل أجنبي، المُسجل منهم في أوراق رسمية (عقود عمل) 71 ألف عامل فقط. وفي هذا السياق يقول نائب رئيس لجنة العمل في البرلمان العراقي، حسين عرب في تصريح لـ«العربي الجديد»، إن «الحكومة شكلت لجاناً مشتركة بين وزارتي الداخلية والعمل بخصوص تكييف الوضع القانوني للعمال الأجانب»، مطالباً بـ«وضع تفاصيل دقيقة تتعلق بتنظيم العمالة الوافدة وتقنينها وجعلها ضمن الخط القانوني، لما تشكله من خطورة على سوق العمل ومستقبلهم في العراق». وتعتبر العمالة الآسيوية ثم الإيرانية والسورية الأعلى حضوراً في العراق، تليها جنسيات أخرى منها اللبنانية والمصرية.

وساعد الاستقرار الأمني في السنوات الأخيرة، والانفتاح الاقتصادي في العراق، على وجود شركات ومقرات ومحال تجارية ومجمعات للتسوق تحتاج إلى أيدي عاملة، وفق محللين.

متفرقات اقتصادية

المجلس السيادي يُحكم قبضته على «المركزي السوداني»

الخرطوم ـ **هالة حمزة**

أصدر رئيس مجلس السيادة الانتقالي السوداني، عبد الفتاح البرهان، مرسوماً دستورياً بتبعية بنك السودان المركزي لمجلس السيادة، ويأتي القرار في إطار إعادة هيكلة المؤسسات المالية بالبلاد. وكان بنك السودان المركزي يتبع سابقاً لمجلس الوزراء، وفق الوثيقة الدستورية التي تحدد الأطر القانونية والإدارية للسلطات بالبلاد. وبعكس هذا القرار التوجه نحو تعزيز دور مجلس السيادة في إدارة الشؤون الاقتصادية، بحسب مراقبين لـ«العربي الجديد». وقال المدير العام السابق لبنك المال المتحد، كمال الزبير، لـ«العربي الجديد»، إن البنوك المركزية في غالب دول العالم تتمتع بكامل الاستقلالية في سياساتها النقدية، حيث يتخذ ما يراه في مصلحة الاقتصاد من ناحية أسعار الفائدة، للتحكم في التضخم وحجم الكتلة النقدية.

وأشار إلى عدم سماح البنوك المركزية عالمياً لوزارة المالية بالاستدانة من النظام المصرفي إلا في حدود نسب معينة متعارف عليها، موضحاً أن سلطة الرقابة على البنك المركزي وتعيين قياداته من اختصاص الهيئات التشريعية أو قيادة الدولة.

وقال إن البنك المركزي السوداني كان يتبع رؤوس أموال البنوك، إضافة إلى عدم قدرة البنك المركزي على ضخ أي أموال للمصارف لإعانتها على تلبية احتياجات التمويل للقطاعات الإنتاجية والخدمية، لأن الاهتمام انصب على حل مشكلة وزارة المالية، وليس القطاع المصرفي الذي كان من الممكن أن يسهم في حل مشكلة الموارد على الأقل من خلال تحصيل الضرائب من القطاعات التي مولتها البنوك.

وقال التوم إن الهدف من تبعية البنك لمجلس السيادة هو إيقاف أو ضبط الاستدانة وترشيدها، وحث المالية على إيجاد بدائل لها، فقد تكون خطوة إيجابية إذا تبعتها أو تزامنت معها خطوات عملية تشمل إصلاحات أخرى منها ترشيد الإنفاق الحكومي، وتحسين كفاءة النظام الضريبي، والبحث عن مصادر تمويل أخرى.

موظفون في البنك المركزي في بورتسودان، 23 يوليو 2023 (فرانس برس)

تواصل الصراع يفاقم الأزمة النقدية في ليبيا

ادى تواصل الصراع حول مصرف ليبيا المركزي الى نقص حاد في توفر الدينار الليبي والدولار في المصارف

طرابلس ـ **احمد الخميسي**

تشهد ليبيا أزمة نقدية بسبب الصراع القائم حول مصرف ليبيا المركزي، ما أدى إلى نقص حاد في توفر الدينار الليبي والدولار في المصارف. هذه الأزمة تعكس الخلافات العميقة بين مجلسي النواب والدولة حول أزمة المصرف، رغم المفاوضات التي ترعاها الأمم المتحدة بشأن آلية تعيين محافظ جديد. في هذا السياق، قالت اللجنة الاقتصادية في مجلس النواب إن هناك تهديداً بتوقف إمدادات الغذاء والدواء إلى السوق، وحدوث أزمة نقص في السلع وارتفاع في أسعارها، نظراً إلى اعتماد السوق الليبية على استيراد أكثر من 70% من استهلاكها اليومي. وأشارت اللجنة إلى أن هذا الخطر يتفاقم في ظل عجز المصرف المركزي والمصارف الليبية عن الوصول إلى منظومة «سويفت» الدولية، مما يمنعهم من الوصول إلى أرصدتها وودائعها في الخارج. محافظ مصرف ليبيا المركزي، الصديق الكبير الذي يقيم حالياً في إسطنبول، كشف أن ليبيا تواجه انقطاعاً تاماً عن النظام المالي الدولي، حيث أوقفت البنوك الدولية تعاملاتها مع البلاد.

في سياق متصل، أعلنت الإدارة الجديدة لمصرف ليبيا المركزي فتح اعتمادات مستندية بقيمة 259 مليون دولار، خلال الفترة الأخيرة. ومن جانب ثان، مددت الإدارة الجديدة لمصرف ليبيا المركزي فترة السماح بتداول فئة الخمسين ديناراً حتى نهاية العام، بدلاً من نهاية شهر سبتمبر/ أيلول الجاري. وقال المصرفي الليبي، معتز هويدي، لـ«العربي الجديد»، إن التمديد جاء لإرضاء الشارع، ولا سيما مع حدوث انفراج جزئي في فتح الاعتمادات المستندية، وفي ظل عدم وجود فئات نقدية متاحة لدى المصارف سوى فئة الخمسين ديناراً التي تمنحها المصارف التجارية، ولكنها مرفوضة في الأسواق.

تمديد تداول فئة الخمسين ديناراً لإرضاء الشارع الغاضب

ولكن، رغم هذه الجهود، يواجه هذا القرار انتقادات كثيرة، حيث يرى خبراء اقتصاد أن الحلول المؤقتة مثل تمديد تداول فئات نقدية قد لا تكفي لمعالجة جذور الأزمة الاقتصادية في ليبيا. وأكدوا أن البلاد في حاجة إلى إصلاحات هيكلية شاملة واستراتيجيات طويلة الأمد لإعادة بناء الثقة في النظام المالي واستعادة التعاملات الدولية.

في هذا السياق، أكد المحلل الاقتصادي، أبوبكر الهادي، لـ«العربي الجديد»، أن المشكلة تكمن في أن المصرف المركزي يتّبع تدابير مؤقتة مثل تمديد فئة الخمسين ديناراً، والتي شهدت عمليات تزوير في فترات سابقة. ويعتقد الهادي أن تمديد تداولها قد يؤدي إلى عودة الدنانير المزورة إلى الأسواق بدلاً من الحد منها. ويؤكد المحلل الاقتصادي أن «معالجة الأزمة المالية الليبية بشكل جذري تتطلب استقراراً سياسياً وتعزيز الشفافية في إدارة الموارد الاقتصادية، فالحلول المؤقتة وحدها لا تكفي لتحقيق الاستقرار والازدهار المطلوب». من جانبه، قال مدير مركز أوبا للدراسات الاقتصادية (مستق)، أحمد أبولسين، لـ«العربي الجديد»، إن الأزمة الاقتصادية في ليبيا تتجاوز صراعات السيطرة على المصرف المركزي لتشمل السياسات النقدية المتبعة. وأشار أبولسين إلى أن المصرف المركزي يواجه تحديات كبيرة نتيجة للظروف السياسية والأمنية والاقتصادية غير المستقرة، موضحاً أن المصرف المركزي لجأ إلى طريقة غير فعّالة تمزج بين السياستين المالية والنقدية، مما أدى إلى تفاقم الأزمات وعدم فعالية الحلول المتبعة.

تحقيق

فجّرت صفقة بيع امتياز استغلال منجم السكري للذهب العديد من التساؤلات في الشارع المصري أبرزها: هل تفرط مصر في ثرواتها؟ وهل هناك شبهة فساد في الصفقة؟ وأين تذهب الإيرادات الضخمة للمنجم؟ واستحوذت رابع أكبر شركة لإنتاج الذهب في العالم، أنغلو غولد أشانتي، على سنتامين الأسترالية، صاحبة امتياز استغلال منجم ذهب السكري، جنوب مصر، زويعة في الرأي العام المصري، حول عدم استفادة الدولة من الصفقة بين شركتين أجنبيتين، بدون وجود طرف مصري داخلها. عبر المصريون عن غضبهم مع ظهور أخبار الصفقة، على وسائل الإعلام الدولية، من دون معلومات مسبقة من الجهات المعنية في الدولة.

صفقة منجم ذهب السكري... هل تفرط مصر في ثرواتها؟

شركة لإنتاج الذهب في العالم، أنغلو غولد أشانتي، على سنتامين الأسترالية صاحبة امتياز استغلال منجم ذهب السكري، زويعة في الرأي العام المصري، حول عدم استفادة الدولة من الصفقة بين شركتين أجنبيتين، بدون وجود طرف مصري داخلها. عبر المصريون عن غضبهم مع ظهور أخبار الصفقة، على وسائل الإعلام الدولية، من دون معلومات مسبقة من الجهات المعنية في الدولة.

ظل عدم صدور أي تصريحات للمسؤولين حول الصفقة، إلا بعد أن أعلنتها شركتا أنغلو غولد أشانتي وسنتامين

عمال يأخذون عينات من منجم في مرسى علم (خالد دسوقي/فرانس برس)

القاهرة ـ **عادل صبري**

أثار استحواذ رابع أكبر شركة لإنتاج الذهب في العالم، أنغلو غولد أشانتي، على سنتامين الأسترالية صاحبة امتياز استغلال منجم ذهب السكري جنوب مصر، زويعة في الرأي العام المصري، حول عدم استفادة الدولة من الصفقة بين شركتين أجنبيتين، بدون وجود طرف مصري داخلها. عبر المصريون عن غضبهم مع ظهور أخبار الصفقة، على وسائل الإعلام الدولية، من دون معلومات مسبقة من الجهات المعنية في الدولة.

وساد اعتقاد لدى الجمهور أن صفقة شراء الأسهم التي دفعتها أنغلو غولد أشانتي بنحو 2,5 مليار دولار، لشركة سنتامين، تمت مقابل حق الملكية في منجم السكري. وأنغلو غولد أشانتي هي شركة تعدين للذهب من جنوب أفريقيا، تأسست سنة 2004 من اندماج شركتي أنغلوغولد ومؤسسة أشانتي غولدفيلدز.

اتهامات بالتفريط في الثروات

اتهم النشطاء المسؤولين بالتفريط في ثروات الشعب، بالسماح لشركات أجنبية بالسيطرة على أكبر منجم ذهب في البلاد، لتصبح الشركة الأولى عالمياً بإنتاج الذهب، بينما خرجت مصر خالية الوفاض، مما اضطر رئيس الوزراء مصطفى مدبولي وقيادات وزارة البترول، إلى التصدي لتلك الحملات، حيث راوا في الصفقة شهادة دولية على قدرة الاقتصاد على جذب استثمارات أجنبية مباشرة في صناعات تعدينية رفيعة، تمكن الدولة من زيادة مواردها من النقد الأجنبي. اجترت الصفقة ذكريات مؤلمة، لدى المواطنين حول شبهات الفساد التي شابت منح الفرعونية للذهب وخليفتها سنتامين مصر امتياز التشغيل والإدارة لمنجم السكري، الذي يعد الأكبر من نوعه على مستوى العالم لإنتاج الذهب من منجم مفتوح فوق سطح الأرض.

أشعل رئيس مجلس الوزراء نيران وسائل التواصل، عقب ظهوره نهاية الأسبوع الماضي في مؤتمر صحافي، قائلاً فيه إن صحت الأخبار المتداولة بشأن الاستحواذ من شركة أخرى على أسهم سنتامين، فإن ذلك من شأنه أن يزيد من حصة مصر من الأرباح، مما أعطى انطباعاً لدى المواطنين بأن الصفقة تمت من وراء الحكومة، بينما نشرت وكالات الأنباء تفاصيل تظهر أن المباحثات استغرقت 3 أشهر بين الطرفين، أجري بعضها في القاهرة، بحضور مسؤولين بوزارة البترول.

أضاف مدبولي مساء الأربعاء الماضي، أن العقد المبرم مع سنتامين الخاص بمنجم السكري يشمل بنوداً واضحة وصريحة، لا جدال فيها، مشدداً على أنه يتضمن حقوق الدولة المصرية، ويحتفظ بحصتها في أسهم الشركة والأرباح، حتى لو حدث استحواذ من شركة أخرى على سنتامين.

جاءت تصريحات مدبولي بعد يوم من إصدار الرئيس التنفيذي لشركة أنغلو غولد أشانتي البرتو كالديرن بياناً أعلن فيه أن شركته استحوذت على أصول عالية القيمة، بعد موافقة مجلس الإدارة على شراء المنافس الأصغر سنتامين، المشغلة لمنجم السكري أحد أكبر مناجم الذهب في مصر، بصفقة أسهم ودفع نقدي قيمتها 2,5 مليار دولار. بلغ إنتاج الذهب في شركة أنغلو غولد 2,6 مليون أوقية عام 2023، متوقع أن يصل إلى 3 ملايين أوقية، مع إضافة إنتاج منجم السكري في نهاية العام الجاري، بالإضافة إلى خفض التكاليف النقدية وتكاليف الاستدامة الشاملة، ورفع أصولها من الفئة الأولى، وفقاً لبيان الشركة لبورصة نيويورك. أكدت وزارة البترول أن شركة السكري لمناجم الذهب ستظل مشتركة بين الشركة المستحوذة على سنتامين بنسبة 50% وهيئة الثروة المعدنية التي تمتلك 50% من حصة الشركة.

صفقة غير مفيدة للدولة

قالت خبيرة سوق المال حنان رمسيس لـ«العربي الجديد» إن منجم السكري مملوك للدولة، بينما الاستحواذ قاصر على حق إدارة وتشغيل المنجم، وفقاً لامتياز خاص مدته 30 عاماً، مؤكدة أن حصص الأرباح من عوائد البيع بعد حساب تكاليف التشغيل والإدارة، ستظل ثابتة مناصفة بنسبة 50% للطرف الحكومي و50% للشريك الأجنبي، مع دفع 3% إتاوة سيادية، على العائد، لصالح الدولة.

أشارت رمسيس إلى أن الدولة غير مستفيدة مادياً من إتمام الصفقة، إلا إذا التزم الشريك الجديد بزيادة الإتاوة السنوية، إلى 5% المستهدفة من جانب الحكومة منذ عامين، وتمكين السلطات الرقابية من مراجعة حسابات التكاليف والمرتبات الهائلة التي تدفع للأجانب اقتطاعاً من قيمة الأرباح، بما يحرم الدولة من زيادة عوائد الإنتاج والأرباح المقدرة، خاصة مع الزيادة الهائلة في سعر الذهب بالبورصات العالمية.

أكدت رمسيس أن إجراءات الاستحواذ على الأسهم التي تجري بين الشركات في البورصات الدولية لا تحتاج إلى موافقة من الحكومة، مما يجعل بنودها المالية والفنية سرية، وبعيدة عن الأجهزة الرسمية في الدولة، منوهة إلى أن اتفاقية الشراكة بين هيئة الثروة المعدنية وسنتامين تشترط على أنه في حالة تنازلها عن أسهمها لأي شركة أخرى تعادل حصة الدولة، فإن الأخيرة تحصل على حق الشفعة.

مخاوف من فخ إسرائيلي... وتساؤلات حول مصير الإيرادات

شركة أخرى اعتماد وزارة البترول نيابة عن الحكومة لإجراءات البيع، مع إخطار جهاز حماية المنافسة التابع لوزارة الصناعة لقيد الإجراء والتأكد من عدم وجود أخطار احتكارية من عملية الاستحواذ.

ضجة بسبب عدم الشفافية

أوضحت أن اللغط الذي واكب إتمام الصفقة يرجع إلى عدم الشفافية في إتمامها من جانب الأجهزة الرسمية، وخلط البعض بين حق ملكية الدولة للمنجم وحق الإدارة والتشغيل الذي يعتمد بمدد قابلة للتجديد، مع شعور المواطنين بأنهم يمتلكون ثروات قومية هائلة، لا يمكنهم التمتع بعوائدها، وسط أزمة اقتصادية خانقة للمصريين.

تمنح الصفقة أنغلو غولد حق وإدارة وتشغيل منجم السكري، مستفيدة من قيام شركة سنتامين بتجديد المعدات وإعادة تصنيف المنجم باعتباره أحد أفضل الأصول لإنتاج الذهب المكشوف على مستوى العالم، مع توظيف إدراج اسمها في بورصة نيويورك، في دعم محفظتها، مستفيدة من ضمها المنجم وآخر تابعاً للشركة الأسترالية بدولة ساحل العاج، وسط ارتفاع سعر الذهب لتحقيق عوائد هائلة.

قصة منجم السكري وشبهات الفساد

يعود استخراج الذهب من منجم السكري إلى عهد الفراعنة الذين برعوا في استخلاصه ومعالجته، وإنتاج كميات هائلة من المعدن الأصفر، سجلت أعمالها على منذ 4 آلاف عام على جدران المعابد، وتظهر تشكيلاتها في الكنوز الثمينة بالمتاحف، كما سجلت إنتاجاً ضخماً في العهد الملكي، مكن الدولة من امتلاك غطاء ذهبي قوي للجنيه.

أعادت الدولة توظيف المنجم للإنتاج، في تسعينيات القرن الماضي، وسرعان ما باع مسؤولون في هيئة الثروة المعدنية التابعة لوزارة البترول، خرائط الاستكشاف الأولية بثمن بخس بقيمة 500 ألف دولار للشركة الفرعونية لمناجم الذهب التي أصبحت شريكاً بالمناصفة مع الهيئة العامة للثروة المعدنية، عام 1994، بملكية حق التشغيل والإدارة، بفترة امتياز تصل إلى 30 عاماً، من تاريخ الإنتاج. أثارت الصفقة، زوبعة داخل مجلس النواب والصحف الحزبية والمعارضة، في حينه، إذ أشارت إلى وجود فساد في عمليات الإسناد إلى الشركة الفرعونية وأعتماد صرفها ملايين الدولارات على عمليات استكشاف نفذتها الجهات الحكومية، واستفادت الدولة منها لعدة قرون. خلفت سنتامين مصر محل الفرعونية لمناجم الذهب، عام 2005، بموجب اتفاقية تمنح هيئة الثروة المعدنية، وسنتامين مصر امتياز حق التنقيب عن الذهب والمعادن واستغلالها مناصفة، على مساحة 160 كيلومتراً مربعاً في الصحراء الشرقية على مسافة 30 كيلومتراً جنوب ميناء مرسى علم على البحر الأحمر، بما فيها منجم السكري، مع إطالة فترة الامتياز بجعلها تبدأ من أول إنتاج تجاري، واسترداد تكاليف الإنتاج وبدء توزيع الأرباح مع إمكانية التمديد للعقد بناء على طلب الشركة. تظهر وزارة البترول أرقاماً متضاربة حول موعد بداية الإنتاج للذهب، فتارة تظهر أنها دشنته عام 2009 وعلى موقعها تعلن أن الإنتاج التجاري بدأ في مارس/ آذار 2010، بينما تؤكد بياناتها الرسمية أن تقاسم الأرباح عن الإنتاج التجاري، مع الحكومة بدأ في عام 2016، بعد استرداد سنتامين تكاليف التشغيل. تشير البيانات إلى اكتفاء وزارة البترول بتحصيل 3% من إجمالي إيرادات منجم السكري، منذ عام 2010، وفقاً لاتفاق مع سنتامين تمثل حق الدولة باعتبار ذلك إتاوة سيادية على الشركة، بينما شرعت الحكومة في تحصيل 40% من الأرباح عامي 2016 و2017، و45% في عامي 2018 و2019، و50% اعتباراً من عام 2020، بالإضافة إلى الإتاوة السيادية التي تعد جزءاً من العقد الأولي للمشروع.

حملة اسهم إسرائيليون

يبدي خبراء دهشتهم من عدم سعي الحكومة للاستحواذ على الصفقة، لصالح 3 شركات عامة جديدة أقامتها في مارس 2019، من بين 11 شركة حصلت على امتياز التنقيب عن الذهب في جبال البحر الأحمر، ومنها «شلاتين» التابعة لوزارة البترول، والشركة الوطنية المملوكة للجيش، مشيرين إلى أن احتياطات المنجم التي تبلغ نحو 6 ملايين أوقية، تعد من أكبر احتياطيات المناجم على مستوى العالم.

يشير خبراء إلى أن استحواذ أنغلو غولد التي تقع إدارتها بمدينة دنفر بولاية كولورادو الأميركية على سنتامين مصر سيضعها ضمن محفظة مالية كبيرة للشركة الجديدة، التي تمتلك 10% من شركة «بالك روك» التي يساهم فيها حملة أسهم من جنسيات عديدة، من بينها إسرائيل، بالإضافة إلى ارتباطها بشركات تعدين أخرى في دبي تهيمن على إدارة المناجم والبحث عن الذهب في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، من بينها مناطق الصراع العسكري بين الجيش والمتمردين بالسودان. توقعت سنتامين التي يقع مركزها الرئيسي في أستراليا والمسجلة في بورصة لندن، بأن يصل متوسط تكلفة إنتاج الأونصة نحو 922 دولاراً، مما يجعل المنجم في النصف الأدنى من مستويات التكلفة عالمياً.

نظمت سنتامين حملة ترويجية للمنجم منذ أكتوبر/ تشرين الأول الماضي، تظهر انخفاض تكاليف التشغيل، لحصول المنجم على الكهرباء والوقود بأسعار مدعومة من الحكومة، هي الأقل في المشروعات المماثلة عالمياً، مع تمتعه بانبعاثات كربونية منخفضة، وقدرته على تشغيل الإنتاج من محطة طاقة شمسية، بقدرة 36 ميغا وات، مما يجعله من أفضل المشروعات التي تحافظ على البيئة المستخدمة للطاقة الخضراء. وضعت سنتامين خطة تستهدف زيادة إنتاج المنجم، إلى 506 آلاف أونصة، خلال الفترة من 2024 إلى 2032.

أفصح المدير التنفيذي لسنتامين مصر مارتن هورغان، أمام المشاركين في منتدى التعدين الذي نظمته وزارة البترول في يوليو/ تموز 2024، عن حصول الحكومة المصرية على أكثر من مليار دولار، من عوائد إنتاج 5,8 ملايين أونصة ذهب، منذ بدء الإنتاج التجاري.

زيادة قياسية لسعر المعدن الأصفر

ارتفعت أسعار الذهب إلى أعلى مستوى، أمس الاثنين، مدعومة بضعف الدولار وتوقعات بخفض أكبر من المتوقع لأسعار الفائدة من جانب المصرف المركزي الأميركي في الأسبوع الحالي. زاد الذهب في المعاملات الفورية 0,4% إلى 2585,54 دولاراً للأوقية (الأونصة)، بعد بلوغ أعلى مستوى على الإطلاق عند 2588,81 دولاراً للأوقية في التعاملات المبكرة. وارتفعت العقود الأميركية الآجلة للذهب 0,1% إلى 2613,40 دولاراً للأوقية، وفق «رويترز». وانخفض مؤشر الدولار 0,2%، ما يجعل الذهب أقل كلفة لحاملي العملات الأخرى. ويأتي ذلك في ظل توقعات خفض الفائدة الأميركية في اجتماع السياسة النقدية للبنك المركزي اليوم الثلاثاء وغداً الأربعاء.

متجر مجوهرات في القاهرة (تارا توجراس وإيتشيك/Getty)

مؤشرات الأسواق

قطر

أغلقت بورصة قطر تعاملات أمس الاثنين منخفضة، بضغط تراجع أربعة قطاعات في مقدمتها النقل. انخفض المؤشر العام بنسبة 0,10% ليصل إلى النقطة 10448,96، فاقداً 10,09 نقاط عن مستوى الخميس الماضي. وأثر على الجلسة تراجع أربعة قطاعات في مقدمتها النقل بـ0,64%، بينما ارتفع قطاعا البضائع والخدمات الاستهلاكية والاتصالات بـ0,49% و0,30% على التوالي. واستقر قطاع الصناعات. تراجعت السيولة إلى 336,92 مليون ريال، مقابل 340,55 مليون ريال الخميس الماضي. وانخفضت أحجام التداول عند 137,57 مليون سهم، مقارنة بـ144,77 مليون سهم في الجلسة السابقة. وتم تنفيذ 12,70 ألف صفقة، مقابل 10,81 آلاف صفقة الخميس. ومن بين 46 سهماً نشطاً، تقدم سهم دلالة تراجعات الأسهم البالغ عددها 20 سهماً بـ1,87%، بينما ارتفع سعر 26 سهماً على رأسها «الرعاية» بـ4,42%، واستقرت ستة أسهم. وجاء سهم بنك الدوحة المرتفع 1,93% في مقدمة نشاط الكميات بحجم بلغ 15,61 مليون سهم وتصدر السيولة سهم «كيو إن بي» بقيمة 42,15 مليون ريال.

الكويت

تباينت المؤشرات الرئيسية لبورصة الكويت عند إغلاق تعاملات، أمس، وسط ارتفاع ثمانية قطاعات. ارتفع مؤشر السوق الأول بنسبة 0,12%، بينما تراجع «العام» و«الرئيسي» بنحو 0,03% و0,76% على التوالي، وانخفض «الرئيسي 50» بـ0,74% عن مستوى الخميس الماضي. يُشار إلى أن بورصة الكويت كانت في عطلة رسمية أمس الأحد بمناسبة المولد النبوي الشريف. سجلت بورصة الكويت تداولات بقيمة 66,56 مليون دينار، وزعت على 352,22 مليون سهم، بتنفيذ 17,81 ألف صفقة.

وشهدت الجلسة ارتفاع ثمانية قطاعات في مقدمتها التكنولوجيا بـ5,80%، بينما تراجعت خمسة قطاعات على رأسها التأمين بـ5,24%. وبالنسبة للأسهم، فقد ارتفع سعر 59 سهماً على رأسها «أولى تكافل» بـ10,56%، بينما تراجع سعر 59 سهماً في مقدمتها «يونيكاب» بواقع 22,45%، واستقر سعر 14 سهماً.

عُمان

تراجع المؤشر العام لبورصة مسقط «مسقط 30» بنهاية تعاملات أمس، أولى جلسات الأسبوع، بنسبة 0,31%؛ ليغلق عند مستوى 4730,9 نقطة، خاسراً 14,66 نقطة عن مستوياته في الجلسة السابقة. وتأثر المؤشر العام بتراجع الأسهم القيادية، والأداء السلبي للقطاعات مجتمعة، وتقدمها الخدمات بنسبة 0,18%؛ بضغط سهم الغاز الوطنية القيادي المتراجع بنسبة 2,27%. وتراجع سهم العنقاء للطاقة القيادي بنسبة 1,75%. وتراجع كذلك مؤشر قطاع الصناعة بنسبة 0,17%؛ بضغط سهم ريسوت للإسمنت القيادي المتراجع بنسبة 2,42%، وتراجع حديد الجزيرة القيادي بنسبة 1,08%.

مال وسياسة

من المتوقع أن تؤدي التعويضات الضئيلة التي حددتها الحكومة الإسرائيلية للمتضررين من الحرب، والبالغة مليار شيكل، إلى إثارة موجة من الدعاوى القضائية الجماعية ضدها، ما سيكلفها مبالغ أكبر بكثير من التعويضات المستحقة

غضب إسرائيلي من تعويضات الحرب

مبالغ ضئيلة تثير سخط المتضررين على حكومة نتنياهو

القدس المحتلة ـ **العربي الجديد**

أثارت حزمة التعويضات التي أقرتها الحكومة الإسرائيلية للمتضررين من الحرب حالة من الاستياء في أوساط المستفيدين منها، لا سيما ذوي الأسرى وسكان المستوطنات الواقعة قرب الحدود مع قطاع غزة جنوباً، ما دعا محللين إلى توقع رفع دعاوى قضائية جماعية ضد حكومة نتنياهو، وأن تضطر إلى دفع مبالغ أكبر بكثير مما أقرته. تأتي صدمة مبالغ التعويضات في وقت تظهر البيانات الرسمية ارتفاع التكاليف المعيشية في إسرائيل وسط صعود التضخم وتراجع نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي. وأقرت الحكومة، وفق ما نقلت صحيفة «كالكاليست» أمس، تعويضات بقيمة مليار شيكل (266,6 مليون دولار) فقط للمتضررين من عملية طوفان الأقصى التي شنتها المقاومة الفلسطينية على مستوطنات واقعة في ما يعرف بغلاف قطاع غزة في السابع من أكتوبر/ تشرين الأول 2023. وتتراوح قيمة التعويضات بين بضعة آلاف من الشكلات وعشرات الآلاف للشخص الواحد، حسب الأضرار التي تعرض لها. لكن الباحثة في تعويض ضحايا الكوارث عنبال ميمون بلاو قالت للصحيفة الإسرائيلية: «هذا استهزاء... لقد تصرفوا في الاتجاه المعاكس، فبدلاً من التحقق من حجم الضرر، قالوا لدينا مليار شيكل وسندفع وفق قدرتنا... والنتيجة سيذهب المتضررون إلى المحكمة وسيكلف ذلك الدولة أكثر بكثير».

وأضافت بلاو: «كان ينبغي تحديد المتضررين وتصنيفهم، ثم تحديد الميزانية المناسبة لتقديم تعويضات قريبة من الواقع... المتضررون الذين يعانون من إصابات خطيرة لن يأخذوا التعويضات ويذهبوا إلى المحاكم كما حدث في الماضي». وقالت إن «إسرائيل لم تكن مستعدة لتعويض هذا العدد الكبير من المتضررين، ودخلت في هذا الفشل بعيون مفتوحة، لأنها تجنبت تمرير قانون الكوارث الوطني طوال السنوات الماضية».

وتأتي الانتقادات لقيمة التعويضات الهزيلة في وقت يشكو الكثير من الإسرائيليين من ارتفاع تكاليف المعيشة وتراجع القوة الشرائية بشكل كبير في الحرب التي لا تلوح في الأفق نهاية قريبة لها. وصعد التضخم خلال أغسطس/آب الماضي إلى أعلى معدل له في نحو عام، مسجلاً 3,6% على أساس سنوي، مقابل 3,2% في يوليو/تموز، وهو أعلى مستوى له منذ أكتوبر/تشرين الأول 2023، وفق ما أظهرت بيانات المكتب المركزي للإحصاء. كما ارتفع التضخم على أساس شهري بنسبة 0,9% مقارنة بشهر يوليو/ تموز، مدعوماً بارتفاع تكاليف المنتجات الطازجة والأغذية والإسكان والنقل والتعليم والترفيه، ولم تُعوّض هذه الزيادة إلا جزئياً من خلال الانخفاضات في الملابس والأحذية والاتصالات والأثاث.

وفي أغسطس/آب، جرى تسجيل زيادات في تكاليف الخضراوات الطازجة التي قفزت بنسبة 13,2%، وارتفعت تكاليف النقل بنسبة 2,8%، والثقافة والترفيه بنسبة 0,5%، وفقاً لمكتب الإحصاء. وفي سوق العقارات، ارتفعت الإيجارات عند تجديد العقود بنسبة 2,6%، والإيجارات عند تغيير المستأجرين الجدد بنسبة 5,3%. وقال كبير المحللين الاستراتيجيين في بنك مزراحي تفحوت، يوني بنينغ، إن «آثار الحرب على الاقتصاد تزال بارزة»، مضيفاً، وفق ما نقلت صحيفة معاريف أمس الأثنين، أن «من المتوقع أن يستمر التضخم في الصعود، مشيراً إلى ارتفاع أسعار رحلات الطيران بشكل حاد هذا الشهر، فضلاً عن زيادة ضريبة القيمة المضافة في يناير/كانون الثاني المقبل، ما يؤدي إلى ارتفاع الأسعار».

بدوره، قال كبير الاستراتيجيين في بنك هبوعليم، مودي شافير، إن «الزيادة الحادة في مؤشر أسعار المستهلكين ترجع وفق تقييمنا إلى قفزة بنسبة 21% (بالقيمة الدولارية) في أسعار الرحلات الجوية إلى الخارج، وزيادة حادة لأسعار الخضراوات». في الأثناء، أظهرت بيانات مكتب الإحصاء المركزي انخفاض نصيب الفرد في إسرائيل في الربع الثاني من عام 2024 بنسبة 0,9% على أساس سنوي، وهو هبوط حاد مقارنة بالتقديرات السابقة للمكتب الذي توقع تراجعاً بنسبة 0,4%. وترسم البيانات صورة قاتمة للاقتصاد الإسرائيلي، وخاصة في القطاع الخاص، وفق تقرير لموقع «غلوبس» الاقتصادي أمس. وتشير البيانات إلى انخفاض الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة بنسبة 1,5% مقارنة بالربع الثاني من العام الماضي 2023. واستمر العجز في الاتساع مسجلا 8,3% من الناتج المحلي الإجمالي على مدى الأشهر الاثني عشر الماضية في أغسطس/ آب مقابل 8,1% و7,6% في يونيو/ حزيران، و7,2% في مايو/ أيار، وفقاً للبيانات الصادرة عن وزارة المالية.

ومنذ بداية العام الجاري، بلغ إجمالي العجز في إسرائيل حتى نهاية يوليو/تموز فقط 72 مليار شيكل، مقارنة بفائض قدره ستة مليارات شيكل في الأشهر السبعة الأولى من 2023.

وحذّر مفوض الموازنة الإسرائيلية يوغاف غرادوس من تخفيض جديد للتصنيف الائتماني لبلاده، وعزا تحذيره إلى اتساع حدود الإنفاق الحكومي من دون إجراء تخفيضات وتعديلات مناسبة لسد العجز المتزايد الذي تواجهه الميزانية، وفق ما نقلت صحيفة تايمز أوف إسرائيل في وقت سابق من سبتمبر/أيلول الجاري. وأشار إلى أن زيادة الإنفاق في الموازنة قد تكون خطيرة على الاقتصاد وترسل إشارة سلبية للمستثمرين. ولفت إلى أن الاقتصاد الإسرائيلي يواجه تكاليف فائدة أعلى عند الاقتراض لتمويل النفقات العسكرية والمدنية المتضخمة بعد الحرب، وذلك بعد خفض التصنيف الائتماني لإسرائيل من جانب وكالات التصنيف الائتماني الدولية الثلاث الكبرى «موديز» و«فيتش» و«ستاندرد آند بورز». ويتوقع محللون أن تُقدم «موديز» على خفض ثان في التصنيف الائتماني لإسرائيل. وفي فبراير/ شباط الماضي، كانت «موديز» أول وكالة على الإطلاق تخفض تصنيف إسرائيل، ومنذ ذلك الحين، حذت حذوها الشركتان المنافستان «ستاندرد آند بورز» و«فيتش».

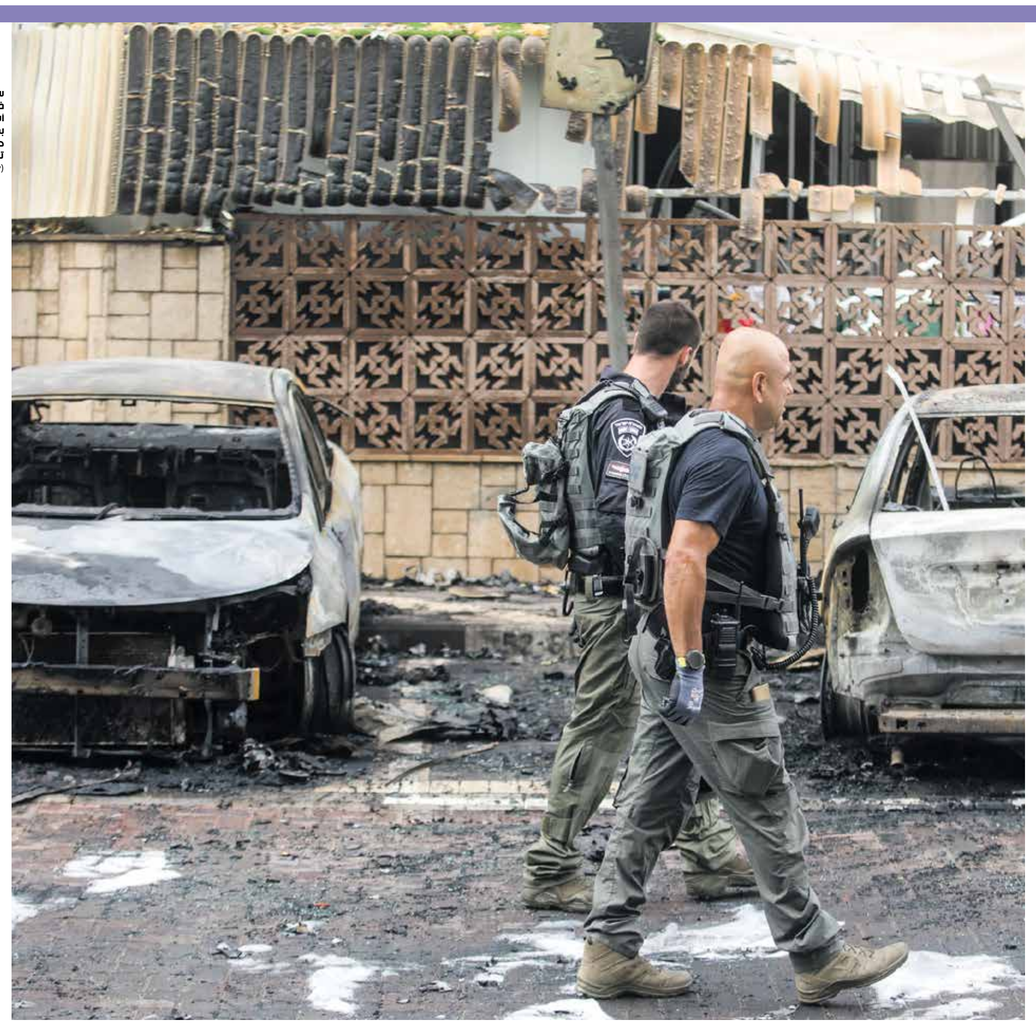

سيارتان محترقتان في أحد شوارع الشدود لإصابتهما بصاروخ أطلق من غزة، 9 أكتوبر/ تشرين الأول 2023 (Getty)

انخفاض حاد في نصيب الفرد من الناتج المحلي في إسرائيل

هبوط البورصة والشيكل

تكبدت بورصة تل أبيب وكذلك الشيكل خسائر لافتة، أمس الأثنين، بعد أن نشرت وسائل إعلام إسرائيلية أخبارا حول اعتزام رئيس الحكومة بنيامين نتنياهو إقالة وزير الحرب يوآف غالانت، واستبدال رئيس حزب «اليمين الوطني» جدعون ساعر، وهو ما نفاه مكتب نتنياهو في وقت لاحق، قائلا إن «المنشورات المتعلقة بالمفاوضات مع ساعر غير صحيحة». وهبط مؤشر «TA 90» بنسبة 2%، في حين تراجعت العملة أمام الدولار الأميركي عند 3,748 شواكل.

حرب أوكرانيا يُستبعد أن ترفع أسعار النفط

تتجه أنظار أسواق النفط نحو تصاعد الهجمات الأوكرانية على منشآت النفط الروسية، ما يثير تساؤلات حول إمكانية تسببها في تغيير مسار الأسعار نحو الصعود بعد التكهنات الأخيرة بالهبوط

لندن ـ **كاتيا يوسف**

تزايدت توقعات العديد من المؤسسات المالية الدولية في الأسابيع الأخيرة بتراجع أسعار النفط، مرتكزة في ذلك على تباطؤ الطلب من الصين، لكن ثمة تغيرات قد تبدل مسار الأسعار وتحولها نحو الصعود، ولا سيما تصاعد الهجمات الأوكرانية على منشآت النفط الروسية، ما يثير تساؤلات حول إمكانية أن تحد هذه الهجمات من المعروض عالمياً وتدفع الأسعار نحو الصعود.

وفقاً لتحليل لمؤسسة «ستاندرد آند بورز غلوبال» للتصدعات الائتمانية نُشر في 11 سبتمبر/ أيلول الجاري، استهدفت الهجمات الصاروخية الأوكرانية، 64 منشأة نفطية روسية، منذ مارس/آذار 2024، بما في ذلك مصافي نفط في العاصمة موسكو وإقليم كراسنودار (جنوب) ولينينغراد (شمال غرب)، مما قلص قدرة التكرير في روسيا بنسبة 14% اعتباراً من يونيو/ حزيران الماضي، وانخفاض صادرات النفط بمقدار الثلث في فبراير/شباط. ورغم أن صادرات النفط الخام لم تتأثر كثيراً، لكن صادرات المنتجات النفطية مثل الديزل والنفتا انخفضت بحدّة.

ومن المتوقع أن تتأثر كذلك أسعار شحنات الغاز الطبيعي المسال تأثراً كبيراً في الشتاء المقبل، وسط مخاوف من تصاعد الصراع بين موسكو وكييف، وتعطيل تدفقات الغاز الروسي عبر أوكرانيا، مما قد يعقد أزمة الطاقة في أوروبا. وبحسب «ستاندرد آند بورز غلوبال»، تعتمد أوروبا اعتماداً كبيراً على الغاز الروسي، وأي تعطيل في التدفقات قد يؤدي إلى ارتفاع ملحوظ في الأسعار، مما يعزز التنافس بين الدول الأوروبية ومصر وأسيا وأميركا اللاتينية للحصول على الإمدادات خلال الربع الأخير من 2024 وأوائل 2025. علاوة على ذلك، ضغطت الصيانة في النرويج والجزائر، بالإضافة إلى تعطل الإمدادات في أستراليا وماليزيا، على أسواق الغاز في آسيا. ورغم التوقعات بتخفيف زيادة البنية التحتية للغاز الطبيعي المسال في 2025 من ضغوط الأسعار، فإن أي اضطراب جديد بسبب النزاع الروسي ـ الأوكراني، سيشكل عاملاً رئيسياً في تحديد مسار السوق.

ورغم التحذيرات من تأثر الأسواق بتصاعد الصراع، يرى تيري بروس، المحلل المتخصص في شؤون النفط والغاز في تصريح لـ«العربي الجديد» أنه لن يكون هناك تأثير كبير على مستويات الأسعار عالمياً، نظراً إلى وجود فائض في المعروض في سوق النفط الدولية، مشيراً إلى أن أي تخفيض في الإمدادات الروسية من شأنه أن يعيد توازن السوق أو يوفر بعض الراحة لدول مجموعة «أوبك+» الأخرى التي يمكن أن تنتج المزيد. ويقول بروس إن تصعيد أوكرانيا مهاجمة البنية التحتية للطاقة الروسية، يهدف إلى خفض الإيرادات الروسية ومن ثم الحد من قدرتها على تمويل الحرب. وفي ما يتعلق بالغاز، فإن الإنتاج الروسي يفوق بكثير صادراته إلى أوروبا والصين، لذا لن يؤثر ذلك على الأسعار كثيراً. ويوضح أن ما يمكن أن يؤثر على أسعار الغاز الأوروبية أكثر هو قضية عبور الإمدادات عبر الأراضي الأوكرانية. ويشير إلى أن الاتحاد الأوروبي فرض في أعقاب الغزو الروسي لأوكرانيا حظراً على الفحم والنفط والمنتجات النفطية الروسية، لذلك، لا ينبغي أن نتوقع أي تغيير في ما يخص هذه السلع.

بدوره، يعرب فيليب لوي، الرئيس التنفيذي لبرنامج دراسة الطاقة الثلاثية في المجلس العالمي للطاقة منذ 2016 والمدير العام السابق للمنافسة والطاقة في المفوضية الأوروبية، عن شكوكه في أن يكون للضربات الأوكرانية على البنية التحتية النفطية الروسية تأثيرٌ كبير على أسعار النفط العالمية. بيد أنه يتوقع أن يكون هناك بعض التأثير السلبي على الإمدادات إلى دول الاتحاد الأوروبي مثل المجر وبلغاريا التي حافظت على الواردات من روسيا.

لكن التوترات الجيوسياسية تتجاوز النزاع بين أوكرانيا وروسيا لتشمل الاضطرابات في الشرق الأوسط وقرارات «أوبك+» خفض الإنتاج. وفي إبريل/نيسان الماضي، ارتفع سعر خام برنت إلى 90 دولاراً للبرميل بسبب تصاعد التوترات بين إيران وإسرائيل. ورغم توقع زيادة الإنتاج من دول غير أعضاء في «أوبك+» مثل الولايات المتحدة والبرازيل، تظل التوترات الجيوسياسية عاملاً رئيسياً في تقلب أسعار الطاقة.

أوكرانيا استهدفت 64 منشأة نفطية روسية منذ مارس 2024

مهندس يتفحص مضخة في منشأة للنفط في روسيا، 13 مايو/أيار 2022 (Getty)

الروبل الرقمي للالتفاف على «سويفت»

موسكو ـ **رامي القليوبي**

تعتزم الحكومة الروسية البدء في تداول الروبل الرقمي بحلول منتصف العام المقبل، في خطوة للالتفاف على منظومة «سويفت» العالمية للتحويلات المالية، والتي تم قطع عدد من المصارف الروسية الكبرى عنها، والسماح للمواطنين بدفع الأموال وتحويلها في حدود أرصدتهم بِحُرية. وذكرت صحيفة إزفيستيا الروسية، في عددها الصادر أمس الأثنين، أن المؤسسات الأئتمانية الهامة ستبقين عليها أن تمكن عملاءها بحلول الأول من يوليو/ تموز 2025 من إجراء معاملات بالروبل الرقمي وفتح الحسابات وإيداع واستقبال تحويلات الأموال فيها، وفق اقتراح أحالته وزارة المالية إلى المصرف المركزي.

وأوضح ناطق باسم المصرف المركزي لـ«إزفيستيا» أن الروبل الرقمي يعد بالدرجة الأولى وسيلة للدفعات والتحويلات، وميزته الرئيسية هي انعدام العمولات للأفراد والتعرفات المنخفضة للشركات، مع ترك المواطنين وقطاع الأعمال أن يحددوا لأنفسهم متى يستخدمونه. وكشف المتحدث ذاته عن إجراء مفاوضات مع شركاء أجانب لدمجه مع منصات مماثلة أخرى، إلا أن هذه المسألة لا يزال يجري النظر فيها. وأضاف: «يمكن دمج المنصة مع منصات مماثلة أخرى، ونُجري مفاوضات مع الشركاء، ولكن الرغبة المتبادلة لها أهمية هنا». والروبل الرقمي هو النسخة الرقمية من العملة الوطنية التي تم إطلاقها تحت الاختبار حالياً، بهدف توسيع إمكانيات الدفعات والتحويلات. واعتباراً من الأول من سبتمبر/ أيلول الجاري، تم توسيع الاختبار، ليرتفع عدد الأفراد المشاركين فيه من 600 إلى تسعة آلاف شخص، وعدد المنشآت التجارية والخدمية من 22 إلى 1200 منشأة. واعتباراً من حلول منتصف 2025، من المخطط أن يتم اعتماد استخدام العملة الوطنية الرقمية على نطاق واسع حتى يصبح في متناول الأفراد والشركات إلى جانب الأوراق النقدية والأموال غير الورقية. وكان الرئيس الروسي فلاديمير بوتين قد وقع في يوليو/ تموز 2023، على قانون اعتماد الروبل الرقمي في البلاد وإنشاء منصة رقمية خاصة به يشغلها المصرف المركزي الروسي. وسبق للمركزي الروسي أن أكد أن الروبل الرقمي ليس عملة مشفرة عائمة أو مستقرة بلا مصدر، بل هو قادر على الحلول محل منظومة «سويفت» العالمية للتحويلات المالية والتي تم قطع عدد من المصارف الروسية الكبرى عنها، وستتيح للمواطنين دفع الأموال وتحويلها في حدود أرصدتهم بِحُرية. وأنشأ المصرف أيضا منصة لحفظ الروبلات الرقمية، لكن لن يتسنى فتح وديعة أو الحصول على قرض به، ولن يتم احتساب أي فائدة على الأرصدة في المحافظ الرقمية، بل ستوفر المؤسسات الائتمانية فقط إمكانية الوصول إليه عبر تطبيق أو موقع. كان بوتين قد أشار خلال اجتماع حكومي في يوليو/ تموز الماضي إلى أن روسيا حققت بالفعل تقدماً جدياً في تطوير وتنظيم تداول الأصول المالية الرقمية، وقال وفق وكالة «سبوتنيك» الروسية: «من المهم ألا نفوت الفرصة لوضع الإطار القانوني والتنظيمي في الوقت المناسب بهدف تطوير البنية التحتية وتهيئة الظروف لتداول الأصول الرقمية، سواء داخل البلاد أو في العلاقات مع الشركاء الأجانب.. لقد أحرزنا بالفعل تقدماً كبيراً في هذا المجال».

الروبل الرقمي يعد بالدرجة الأولى وسيلة للدفعات والتحويلات

مكتب صرافة في موسكو، 4 إبريل/نيسان (Getty)

رؤية

قوة الاقتصاد الإسرائيلي نقطة ضعفه المدمّرة

رشا أبو زكي

قد لا تعني الأزمة الكبرى التي تمر بها شركة إنتل الأميركية الكثير للعديد من الدول في العالم. قد يقرأ العديد من الشعوب أخبار الهبوط الحاد في أسهم التكنولوجيا في الأسواق الدولية منذ يوليو/ تموز الماضي باعتبارها مجرد ثقافة عامة. قد يكون خبر تسجيل شركة إنفيديا الأميركية أكبر خسارة في تاريخ وول ستريت في يوم واحد بلا أي أثر على العديد من الاقتصادات. إلا أن هذه الأحداث تنعكس صداعاً موجعاً للإسرائيليين وأزمات حادة للشركات والاقتصاد هناك.

تعتبر «إنتل» أكبر جهة توظيف خاصة في إسرائيل، وهي جزء أساسي من الاقتصاد الإسرائيلي، وكان نشاط «إنتل» في إسرائيل مسؤولاً عما يقرب من 2% من الناتج المحلي الإجمالي في عام 2022. وبلغت صادرات الشركة من إسرائيل ذروتها بنحو تسعة مليارات دولار قبل الحرب، أي حوالي 6% من إجمالي صادرات التكنولوجيا الفائقة هناك، وفيما تشغل مباشرة 11700 موظف في إسرائيل، إلا أن العدد يصل إلى 42 ألف موظف في القطاعات الممتدة التي تؤثر عليها الشركة. كما أن «إنتل» اشترت خدمات وبضائع من شركات محلية مقابل 3,5 مليارات دولار.

وإعلان «إنتل» وقف مشاريع ضخمة في إسرائيل تقدر بمليارات الدولارات وتسريح ألف موظف مرحلياً، له تأثير عميق في الاقتصاد الإسرائيلي. أما احتمال فشل «إنتل» في التعافي، فسيكون له أثر مدمر يطرح تساؤلات واسعة عن مدى إمكانية الشركة في رفد الاقتصاد الإسرائيلي بالمشاريع والوظائف، وبالتالي ضرب النمو وزيادة البطالة وخفض قيمة الشيكل وحرمان الخزينة من ملايين الدولارات المتأتية من ضريبة الدخل على رواتب العاملين بالتكنولوجيا. و«إنفيديا»، التي تواجه القضاء الأميركي بتهمة الاحتكار ومن المتوقع أن تشهد إضرابات مستقبلية، زعزعت في 3 سبتمبر/ أيلول الماضي أركان وول ستريت بتسجيلها أكبر خسارة في التاريخ لشركة في يوم واحد بقيمة 279 مليار دولار. و«إنفيديا» تعتبر قاطرة توسع القطاع وأبرز داعم للتطور التقني في إسرائيل، حيث يقع ثاني أكبر مركز تطوير لشركة إنفيديا خارج الولايات المتحدة في إسرائيل. وتعمل الشركة هناك منذ عام 2016، ولديها 3300 موظف، يمثلون 13% من قوتها العاملة العالمية. وقد نمت القوة العاملة الإسرائيلية للشركة بنسبة 50% في السنوات الأربع الماضية، وتقوم بصفقات شراء وتشغيل للعديد من الشركات الإسرائيلية.

و«سامسونغ»، التي أعلنت الأسبوع الماضي عزمها على تقليص عدد موظفيها في أنحاء العالم بنسبة 30% في بعض الأقسام، كانت قد صرحت في إبريل/ نيسان الماضي عن إغلاق عمليات «سامسونغ» نيكست في إسرائيل ونقل أنشطتها إلى الخارج، وهي التي كانت قد استثمرت في 70 شركة ومؤسسة ناشئة إسرائيلية، وفقًا لمجلة التكنولوجيا الإسرائيلية CTECH.

الأمثلة المتعلقة بتأثير أزمات الشركات التكنولوجية الكبرى على الاقتصاد الإسرائيلي متعددة. إذ إن الحصن التكنولوجي المنيع الذي يشد الاقتصاد الإسرائيلي ارتفاعاً، هو في الوقت ذاته حفرته. وفي حين أن النفط مثلاً يخنق مستقبل العديد من الاقتصادات في بؤرة التمركز والخوف المستقبلي من النضوب أو الانحراف عن الوقود الأحفوري نحو الطاقات النظيفة، فإن القطاع التكنولوجي وإن كان قاطرة المستقبل الذكي، إلا أنه يُخضع إسرائيل لتبعية اقتصادية صارمة ظهرت خطورتها بحدة خلال السنة الحالية، وإن كان مسار التراجع قد بدأ قبل سنوات متأثرا بكورونا والحرب الروسية على أوكرانيا وأزمة التضخم العالمية وارتفاع أسعار الفائدة وأزمة سلاسل التوريد وغيرها.

اليوم، يواجه القطاع التكنولوجي مفترق طرق بعد فترة من النمو السريع، وسط توقعات بمرحلة ركود مماثلة لتلك التي حدثت بعد انفجار فقاعة الدوت كوم في عام 2001، أو ما هو أسوأ من ذلك، التحول نحو الانكماش، ما يهز أسس الاقتصاد الإسرائيلي كله. يأتي ذلك فيما تهرب الشركات الأجنبية التي تؤمن 50% من تمويلات القطاع من سوق مضطربة ومن بلد يشبه المعسكر، يترك فيه 28 ألف متخصص في التكنولوجيا وظائفهم فجأة للالتحاق بجيش الاحتياط. القلق الإسرائيلي حقيقي، وينطلق من مؤشرات مختلفة، ففي تقييم الفترة من 2018 إلى 2023، شكلت التكنولوجيا الفائقة أكثر من 40% من نمو الناتج المحلي الإجمالي لإسرائيل. وهذا الترابط الشديد ما بين النمو والتكنولوجيا لا ينحصر بالنشاط التقني كقطاع اقتصادي أعزل، وإنما ينسحب على أنشطة قطاعات أخرى، وصولاً إلى التأثير على مقياس صعود البطالة أو هبوطها، حيث إن موظفي التكنولوجيا يشكلون ما يقرب من 12% من إجمالي العاملين في إسرائيل، وهؤلاء يؤمنون 32% من مدفوعات ضريبة الدخل هناك. ويكشف تقرير هيئة الابتكار الإسرائيلية السنوي عن العام 2024 أن مساهمة قطاع التكنولوجيا الفائقة في الناتج المحلي الإجمالي لإسرائيل بلغت ما يقرب من الخمس (19,7%)، في عام 2023، فيما كانت حصة القطاع من الناتج في عام 1995 لا تتجاوز 6,2%. كما بلغت حصة التكنولوجيا أكثر من نصف الصادرات الإسرائيلية (53%)، العام الماضي، بإجمالي 73,5 مليار دولار، وهو رقم ثابت في السنوات الأخيرة. وعلى النقيض من ذلك، حافظت صادرات الشركات الصناعية على حجمها على مدى العقد الماضي (حوالي 20 مليار دولار سنويا).

وقد شهد الاستثمار في الشركات التكنولوجية الإسرائيلية انخفاضًا حادًا بنحو 55% في عام 2023، حيث عانت جولات التمويل اللاحقة من التأثير الأكبر. ويثير هذا الانحدار مخاوف بشأن استدامة القطاع وإمكانات نموه في المستقبل.

وقد كشفت استطلاعات الرأي التي أجريت كجزء من التقرير السنوي للهيئة بين 500 شركة تكنولوجية إسرائيلية عن مخاوف بشأن المستقبل، حيث أدت الحرب على غزة إلى تباطؤ النشاط التجاري، أو تأخير تطوير المنتجات، أو الفشل في تحقيق أهداف الشركات التكنولوجية. وخلال أشهر الحرب، أفادت الشركات الناشئة الإسرائيلية بتقليص خطط التوظيف للعام المقبل، ومن المرجح أن تنجح 39% فقط من الشركات الناشئة التي تجمع رأس المال في تأمين الأموال اللازمة بنجاح. فيما تتوقع صناديق رأس المال الاستثماري أن تخفض الصناديق الأجنبية استثماراتها في الشركات الناشئة الإسرائيلية في العام المقبل أكثر من الصناديق الإسرائيلية. حيث إن عدم الاستقرار المحلي أدى بالفعل إلى نقل العمليات والملكية الفكرية إلى خارج إسرائيل. ووفقًا للصناديق، قد تشتد هذه الاتجاهات في العام المقبل.